

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبدالله السلطان ، عبد الفتاح العواملة ، الياس العكشه ، فتحي الرفاعي

المميز : مساعد النائب العام / عمان

المميز ضده :

بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٩ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن
محكمة استئناف جزاء عمان بالقضية رقم ٩٩/٥٤٥١ تاريخ ١٣/١١/١٩٩٩
والمتضمن رداً لاستئناف وتصديق القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح
جزاء عمان رقم ٩٨/٦٦ تاريخ ٣٠/٩/١٩٩٩ والقاضي باعتبار شروط التسليم
غير متوافره بحق المواطن الاردني

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :

- ١- القرار مخالف للقانون
- ٢- ان جميع شروط التسليم متوافره بحق المطلوب تسليمه من حيث مصادقة
الدولتين على اتفاقية الجامعة العربية
- ٣- ان الفعل معاقب عليه في كلتا الدولتين

وطلب بالنتيجة قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار

كما قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه انتهى فيها الى قبول

التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز

محكمة التمييز الأردنية

بصفحتها : الجزائية

رقم القضية : ٢٠٠٠/٨١

رقم القرار :

القرار

بعد التدقيق والمداوله وعن اسباب التمييز نجد ان وقائع الدعوى تتلخص بان المدعو مطلوب للسلطات السورية لملاحقته بجرم القتل القصد عملا بالماده ٥٣٣ ع . عام وقد صدر بحقه مذكره قبض رقم ٢/٣١/٢٢ تاريخ ١٩٩٨/١٢/٢٢ وقد قررت محكمة الإستئناف رد الإستئناف وتأييد قرار محكمة الصلح برد طلب التسليم لعدم توافر الشروط اللازمه لتسليمه حيث توصلت بقرارها المميز لما يلي . وحيث سبق للمستأنف ضده -المميز ضده ان حوكم امام محكمة الجنايات الكبرى عن جناية القتل المطلوب تسليمه بسببها -وصدر القرار رقم ٩٩/٣٨٦ تاريخ ١٩٩٢/١١/٢٦ واكتسب الدرجة القطعيه فتصبح شروط التسليم غير متوافره بحقه وحيث توصلت محكمة الدرجة الاولى الى هذه النتيجة فان الاستئناف مردود .

وعن اسباب التمييز كافة وحيث نجد ان الدوله طالبة التسليم هي الجمهورية العربية السورية وان اتفاقية الجامعه العربيه هي الواجبة التطبيق .
وحيث ان الماده الخامسه من هذه الاتفاقية تنص على انه لا يجري التسليم اذا كان الشخص المطلوب تسليمه سبقت محاكمته عن الجريمه التي طلب تسليمه من اجلها فبريء او عوقب او كان قيد التحقيق .

وحيث قد سبق للمميز ضده ان حوكم امام محكمة الجنايات الكبرى عن جناية القتل المطلوب تسليمه بسببها وصدر القرار رقم ٩٢/٣٨٦ تاريخ ١٩٩٢/١١/٢٦ مبرر ١/د والمحفوظ مع اوراق هذه القضيه والمكتسب الدرجة القطعيه فتكون شروط التسليم غير متوفره في الطلب .

وحيث ان محكمة الإستئناف توصلت في قرارها المميز الى عدم توافر شروط التسليم بحق المميز فيكون قرارها واقعا في محله واسباب التمييز لا ترد عليه ويتعين ردها .

لهذا وبناء على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز واعادة الاوراق
قرار صدر بتاريخ ٢٠ ذو الحجه سنة ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٠٠٠/٣/٢٦

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / اض